الأمم المتحدة

E/ECA/CM/53/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 March 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثالثة والخمسون
أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

البندان ٥ و٦ من جدول الأعمال*
النظر في التوصيات واعتماد القرارات
والنظر في البيان الوزاري وإقراره

تقرير اجتماع لجنة الخبراء

مقدمة

١- عُقد الاجتماعُ التاسع والثلاثون للجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (اللجنة الاقتصادية فيما يلي) في أديس أبابا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، بشكل مختلط يشتمل على المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت.

الجزء الأول

أولاً- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية : إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغامبيا،

* E/ECA/CM/53/1.

A. 21-00438

وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا

٣- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلةً في الاجتماع: منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مركز التجارة الدولية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، موئل الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وجامعة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: أستراليا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، وروسيا، وفرنسا، ، وقطر، وكندا، ولكسمبرغ.

٥- وحضر أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي ، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات التجارة ، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ، واتحاد غرف التجارة والصناعة لغرب أفريقيا ، والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا.

٦- وحضر مراقبون عن المنظمات التالية:**

** Addis Ababa University; Africa Finance Corporation; Africa Fintech Network; African Digital Education Trust; African Institute for Mathematical Sciences; Ajemalebu Self Help; Arab Agricultural Production Co. Ltd.; Better Than Cash Alliance; Bill and Melinda Gates Foundation; BJM Management Consultancy Co. Ltd.; BlackCamel Energy Ltd.; Brooklyn College;]; Cellule de Suivi de l'Intégration; Centre for Health Sciences Training, Research and Development; CGE Consultants; Chatham House; Comprehensive Africa Agricultural Development Programme Non-State Actors Coalition; COODSynergyn Oil West-Africa Ltd.; Corporate Council on Africa; Crown Agents Ltd.; Datem Ltd.; Delaware State University; East African Bottling Share Company; Eastern Africa Farmers Federation; Economic and Statistical Observatory for Sub-Saharan Africa; ELIF Business Solutions Ltd.; Environnement et Développement du Tiers Monde: LEAD Afrique Francophone; Euclid University; Findlay House Global; Fintech Association of Nigeria; Friedrich-Ebert-Stiftung Ethiopia; Gatef Organization; Gender Youth for Change and Peace Building; Géomatique Topographie Ingénierie Conseils (GTOPIC); Ghana Geological Survey Authority; Global Youth

باء- البيانات الافتتاحية

٧- ترأس جلسة الافتتاح السيد محمد عروشي، الممثل الدائم للمغرب لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية، رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته.

٨- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المكتب المنتهية ولايته، والسيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية، والسيد تيسفاي ييلما، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية.

٩- وأعرب السيد عروشي في ملاحظاته الافتتاحية عن امتنانه للأمينة التنفيذية وفريقها على تنظيم الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والاجتماع الحالي للجنة الخبراء، في ظل الظروف العصيبة الناجمة عن مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩). وأوجز المتحدث الإنجازات المختلفة التي حققتها اللجنة الاقتصادية في مجالات البيانات والإحصاءات، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة، ودعم الدول الأعضاء غير الساحلية في جهودها للوصول إلى البحر، وتقديم الدعم للسياسة المالية بغية تحديد تسرُّب الإيرادات والحد منه، ومعالجة قضايا تغير المناخ. وفي الختام، شجع المشاركين على الاستفادة من خبرة اللجنة ومنبرها للقيام بحملة من أجل حصول جميع البلدان الأفريقية على لقاح كوفيد ١٩.

١٠- وقدمت السيدة سونغوي، في كلمتها الترحيبية، لمحة عامة عن الوضع الوبائي لفيروس كوفيد ١٩ في أفريقيا، حيث بلغ معدل وفيات الحالات ٢,٧ في المائة، وهو أعلى من المتوسط العالمي. وقالت إن اللجنة الاقتصادية تتوقع أن ينخفض النمو

Connect for Sustainable Agriculture; Goblis Foundation; Groupe Conseils Mireille Mouéllé; Groupe Loukil; Hanyang University; IHS Markit Ltd.; Initiative Africa; International Forum of Sovereign Wealth Funds; International Institute for the Unification of Private Law (UNIDROIT); International Movement for Advancement of Education Culture, Social and Economic Development; Kuvuna Foundation; Life and Hope Uganda; Lusa News Agency; Majengo Estates Developers Ltd; Mazars; Meinhardt (Singapore); Mireille MOUÉLLÉ Groupe Conseils; Muchinga General Enterprises Ltd.; National Association of Nigerian Traders; NFC Bank; PanAfrican Capital Holdings Ltd.; PanaPress; Premium Hortus; PUTTRU Technologies Ltd.; Rail Working Group; Rockefeller Foundation; Rotary International; Samara University; Sargasso Worldwide Ghana Ltd.; Skynotch Energy Africa Ltd.; Social and Media Studies Institute (Morocco); SOS Children's Villages International; South African Youth Council; SUNami Solar Ltd.; Trippinz Care Inc.; Tshwane University of Technology; Union pour la Promotion, la Défense des Droits Humains et de l'Environnement dans la région des Grands Lacs (UPDDHE); University of Cape Coast; University of Ibadan; University of Lagos; University of Lomé; University of Nairobi; University of Tunis El Manar; University of Venda; Urukundo Initiative; Vida Pharmaceuticals (Pty.) Ltd.; Women for Africa Foundation.

الاقتصادي الأفريقي بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢١، وإذا استمر هذا الاتجاه، فستشهد القارة أول ركود لها منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. لذلك شددت على ضرورة المضي قدمًا بشكل أفضل والاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة، التي بدأت في إطارها المبادلات التجارية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وأكدت السيدة سونغوي على أهمية حصول الجميع على لقاح كوفيد ١٩ بصورة عادلة، وسلطت الضوء على المبادرات التي تقودها اللجنة الاقتصادية من أجل دعم الدول الأعضاء في الجهود المبذولة للتصدي للجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن ٢٥ بلدًا أفريقيًّا انضم حتى الآن لمبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون واستفاد منها، وهو ما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها ٥,٩ مليار دولار لتمكين البلدان من التصدي بصورة أفضل للأزمة. وأضافت أن تخصيص حقوق سحب خاصة للبلدان الأفريقية من شأنه أن يزيد من السيولة لديها، وهو ما سيمنحها الوسائل لتنفيذ الإصلاحات الحاسمة وتحصين نسبة كبيرة من سكانها، وبالتالي دفعهم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١١- وأشار السيد ييلما في بيانه إلى التقدم الذي أحرزته قيادة الاتحاد الأفريقي في تعبئة شعوب أفريقيا لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩. وقال إنه في الوقت الذي كان فيه الحصول على اللقاح بدايةً جيدةً للقارة، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل على هذه الجبهة وينبغي أن تعمل أفريقيا بالتضامن مع شركائها للتصدي للجائحة. وأكد من جديد التزام حكومته بالطابع متعدد الأطراف، ويتجلى ذلك في اعتزازها باستضافة مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأكثر من ٦٠ عاما.

١٢- وعقب هذه البيانات وبناءً على اقتراح من الأمينة التنفيذية، التزم المشاركون دقية صمت ترحما على أرواح جميع الذين قضوا وجرحوا في الانفجارات التي وقعت مؤخرا في غينيا الاستوائية.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٣- أُنتخبت البلدان الآتية بالتزكية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: غينيا الاستوائية

النائب الأول للرئيس: مدغشقر

النائب الثاني للرئيس: زامبيا

النائب الثالث للرئيس: سيراليون

المقرر: المغرب

١٤- وبعد بيان قبولٍ أدلى به الرئيس المنتخب حديثا، السيد كريستانوس أوباما أوندو، سفير غينيا الاستوائية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية، أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي وُزع:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا في ظل جائحة كوفيد - ١٩.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩.

٥- عرض عن موضوع الدورة الثالثة والخمسين للجنة.

٦- قضايا نظامية.

٧- موعد انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة ومكان انعقادها وموضوعها.

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.

١٠- اختتام الاجتماع.

الجزء الثاني

وقائع المداولات

ثالثا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا في ظل جائحة كوفيد ١٩ [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٥- في إطار هذا البند، قدمت الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة في أفريقيا في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠،[1] وناقشت الأثر الناجم عن مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)، وسلطت الضوء على الاتجاهات الأخيرة في

[1] E/ECA/COE/39/11.

الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على المنطقة الأفريقية، بما في ذلك حدوث انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي للقارة في عام ٢٠٢٠، واتساع العجز المالي، وزيادة أعباء الديون، وتراجع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وأشارت إلى أن التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٢١، مع ذلك، إيجابية بفضل توافر لقاحات كوفيد ١٩ وتحسن النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

باء- المناقشة

١٦- في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الخبراء عن شواغلهم بشأن أوجه عدم اليقين الرئيسية في توقعات النمو الاقتصادي لأفريقيا في سياق كوفيد ١٩. ويشمل ذلك حدوث موجة ثانية من الإصابات، وأوجه عدم المساواة، وبطء وتيرة الحصول على اللقاحات، فضلاً عن تنوع متحورات الفيروس، وهو ما يؤثر على في قدرة الدول في مكافحة الجائحة بطريقة فعالة. وشدد الخبراء على ضرورة توزيع اللقاحات وإتاحتها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني على نحو شامل للجميع وفعال من حيث التكلفة، في سياق عملية مستدامة للاستجابة والانتعاش.

١٧- وشدد الخبراء، أثناء مناقشتهم التدابيرَ المحددة للتعافي في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩، على ضرورة تعزيز الانتعاش الأخضر والتصدي للتحديات المتصلة بالقطاعين غير الرسمي والريفي السائدين وما يتصل بهما من مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأكدوا أن نمط تصدير الوقود الأحفوري ليس مستداما على الأمد الطويل، لأن البلدان التي تعتمد على هذا النوع من الموارد الطبيعية معرضة للصدمات الخارجية والنمو الاقتصادي المتقلب. وأوصت اللجنة أيضا باعتماد تدخلات الاقتصاد الكلي المتسقة مع الاحتياجات المالية الحالية للاقتصادات الأفريقية.

١٨- وشجع الخبراء البلدان على حماية القدرة على تحمل الدين العام، لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، مع تحديد وتنفيذ تدابير التصدي لجائحة كوفيد ١٩ والتعافي منها. وعلى هذه الخلفية، أشارت اللجنة إلى التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء بشأن تعديلات السياسات الضريبية والنقدية، وتعديل أسعار الصرف التي تستهدف قطاع الصادرات، وخفض تكاليف المعاملات لتعزيز التجارة.

جيم-التوصيات

١٩- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

'١' التركيز، في سياق تدابيرها للتعافي من جائحة كوفيد ١٩، على الاستثمارات الرئيسية، بما في ذلك التكنولوجيات الخضراء، فضلاً عن الاستثمارات التي تستهدف الموظفين والأعمال التجارية في

الاقتصاد الريفي بهدف إدماج العاملين في القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؛

'٢' اتخاذ خطوات لتحسين قدرتها على تحمل ديونها العامة، إلى جانب معالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة عن الجائحة.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' تحديث توقعاتها للنمو الاقتصادي لأفريقيا باستمرار، مع مراعاة أوجه عدم اليقين المتصلة بجائحة كوفيد ١٩، بما في ذلك الموجة الثانية من الإصابات، ووتيرة تقديم اللقاحات، وعدد متحورات الفيروس وفعالية اللقاحات إزاءها؛

'٢' تقديم الدعم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى الدول الأعضاء لضمان قدرتها على تحمل ديونها العامة وتوافر موارد كافية لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، بسبل منها مبادرات تخفيف عبء الديون، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة، وتعزيز فرص الحصول على الائتمانات؛

'٣' مساعدة البلدان على تقييم فعالية التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد ١٩ والتعافي منها؛

'٤' النهوض بالتنويع الاقتصادي والاستثمارات الخضراء التي يمكن أن تفيد وتعزز تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا سيما بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري، من أجل عملية إعادة البناء المستدامة في القارة، بما يشمل التصنيع.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩ [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٠- في إطار هذا البند، قدم ممثل عن الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، بما في ذلك أبرز التحديات والقيود الرئيسية، على النحو المبين في الوثيقة[٢]، بما في ذلك أبرز التحديات والقيود الرئيسية من قبيل انخفاض مستويات التجارة داخل المنطقة والتكامل الإنتاجي.

[٢] E/ECA/COE/39/7.

باء- المناقشة

٢١- تناولت المناقشة التي تلت ذلك مسألة قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتطوير الهياكل الأساسية للاستفادة الكاملة من الفوائد التي تتيحها هذه المنطقة؛ وأبعاد الاقتصاد الكلي للتكامل الإقليمي، مع التركيز على توافر البيانات ومواءمتها؛ والصلة بين السلام والأمن والتكامل الإقليمي؛ والعمل الذي تقوم به الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالتكامل.

٢٢- وأشار الخبراء إلى أنه على الرغم من أن المبادلات التجارية بموجب الاتفاق قد بدأت رسميًّا في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، إلا أن نجاح العملية سيتوقف إلى حد كبير على قدرة الدول الأطراف على التصدي للتحديات المرتبطة بالتحول الاقتصادي الذي يُتوقع أن تسهم فيه هذه المنطقة. وأضافوا أنه يجب أن يكون للجماعات الاقتصادية الإقليمية، بوصفها العمود الفقري للتكامل الإقليمي في أفريقيا، دورٌ واضح المعالم في دعم تفعيل المنطقة. وقد بدأت أمانة المنطقة في تقديم الدعم في تلك المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة الاقتصادية أكثر من ٤٠ دولة عضوا وعددا من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لتشغيبل المنطقة. ومن شأن مصادقة الدول الأعضاء على تلك الاستراتيجيات أن يمهد الطريق لوضع آليات التنفيذ.

٢٣- وشدد الخبراء على أهمية تطوير الهياكل الأساسية للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، مؤكدين أن عدم كفاية الهياكل الأساسية يسهم في ارتفاع تكاليف التجارة ويقلل من القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية. وينبغي أن يكون النمو في التجارة بين البلدان الأفريقية الناتج عن منطقة التجارة مصحوبا بالاستثمار في الهياكل الأساسية، لا سيما الطاقة، والسكك الحديدية والطرق، وتكنولوجويات المعلومات والاتصالات. وبحكم ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تنفذ أفريقيا بالكامل مبادراتها الإقليمية والقارية في مجال الهياكل الأساسية دعما للمنطقة.

٢٤- وأشار الخبراء إلى جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدعوة إلى تخصيص حُزم من الحوافز تتعلق بكوفيد ١٩ لتطوير الهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية في مجال الهياكل الأساسية عن طريق برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإلى أن تصدق البلدان الأفريقية على بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

(بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية)، بهدف اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في قطاع النقل بالسكك الحديدية.

جيم - التوصيات

٢٥- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية :

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) إدراج توصيات أكثر إيجازا في مجال السياسات في الطبعة القادمة للمنشور المعنون ''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا''؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال التكامل الإقليمي والتجارة، لا سيما بإنشاء لجان وطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) العمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز تطوير الهياكل الأساسية في القارة، لا سيما من خلال تعبئة الموارد؛

(د) دعم الدول الأعضاء في تطوير سلاسل القيمة الزراعية والإقليمية والقارية؛

(هـ) دعم الدول الأعضاء في تسخير الابتكارات في التكنولوجيا الرقمية لتعزيز التكامل الإقليمي، لا سيما التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

(و) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق نماذج الاقتصاد الكلي لأغراض التخطيط والتنفيذ؛

(ز) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج بيانات منسقة ومواءمة السياسات والتدابير والمعايير عبر البلدان، لإتاحة إجراء مقارنات بين البلدان.

خامسا- عرض عن موضوع الدورة الثالثة والخمسين للجنة [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٦- عرض ممثل الأمانة موضوع الدورة الثالثة والخمسين الذي يحمل عنوان: ''التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد

١٩''،[٣] حيث ركزت على ضرورة مواصلة التصنيع كمحرك للنمو، بالاستفادة من الرقمنة المزدهرة في مجال العمليات والخدمات.

باء–المناقشة

٢٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى آثار جائحة كوفيد ١٩ على الاقتصادات الأفريقية، ودعوا البلدان الأفريقية إلى تحويل التحديات التي تكرحها الجائحة إلى فرص من أجل المضي قدما على أسس متينة، بطرق منها الاقتصاد الرقمي والتصنيع. وشددوا على ضرورة فهم العوامل الكامنة وراء التحول بعيد من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات في أفريقيا، مثل ارتفاع التكلفة وعدم موثوقية إمدادات الطاقة وضعف هياكلها الأساسية.

٢٨- وسلّط الخبراء الضوء على دور السياسة الحكومية في تطوير الأسواق وتشجيع الابتكار على يد القطاع الخاص. وأشاروا إلى الحاجة الملحة إلى الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، وإلى رأس المال البشري الذي سيسمح للبلدان الأفريقية بالانخراط في الثورة الصناعية الرابعة.

جيم– التوصيات

٢٩- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

'١' تعزيز السياسات والقواعد التنظيمية من أجل تشجيع الابتكار والدفع بمجال البحث والتطوير؛

'٢' اعتماد الرقمنة في خطتها التصنيعية، مع التركيز على سلاسل القيمة الزراعية العالية وتحويل الموارد الطبيعية في أفريقيا؛

'٣' استغلال إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحفيز الاستثمارات الأفريقية البينية اللازمة لتصنيع أفريقيا؛

'٤' مواءمة سياساتها الصناعية مع سياسات الزراعة والموارد الطبيعية، مع تشجيع الاعتزاز بالمنتجات المصنوعة في أفريقيا، وتعزيز عوامل الإنتاج الإقليمية وسلاسل القيمة، والاستفادة من فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من أجل الارتقاء بالتصنيع في القارة؛

[٣] E/ECA/COE/39/4.

'٥' النظر في إنشاء صندوق لدعم الرقمنة، وتهيئة بيئة تمكينية للابتكارات وريادة الأعمال لدى الشباب، وتشجيع الاستثمارات في الجامعات؛

'٦' التصديق على بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية)، لتيسير تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٧' وضع قواعد ولوائح مناسبة لتنفيذ الرقمنة، بما في ذلك القواعد والأنظمة التي تتناول أمن الفضاء المعلوماتي وغيره من الجرائم الرقمية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الدفع بخطة التصنيع في أفريقيا، بما في ذلك تحقيق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، والعمل في شراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

'٢' مواصلة العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم البلدان الأفريقية في إدارة السيولة وتحديات الديون الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ ودعم تنفيذ الخطط الاجتماعية الاقتصادية للتعافي من الجائحة، بما في ذلك تعبئة الموارد من خلال تمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة، وإيجاد موارد تساعد البلدان الأفريقية على سد الثغرات في الهياكل الأساسية اللازمة للبدء في تنفيذ عملية الرقمنة في مختلف قطاعاتها الاقتصادات وتمكينها من التكيف مع العصر الرقمي العالمي؛

'٣' مواصلة بناء القدرات من خلال تنمية المهارات بهدف الدفع بعجلة التصنيع.

سادسا– القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف – تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١)،

باء– تقرير عن متابعة قرارات الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وقرارات الاجتماع الاستثنائي لمكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى الوزاري

١– العرض

٣٠– قبل النظر في هذا البند، التزم النشاركون، بدعوة من الرئيس، دقيقة صمت ترحما على روح رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جون ماغوفول الذي وافته المنية.

٣١– وفي إطار البندين الفرعيين ٦ (أ) و(ب) من البند ٦، قدم ممثلو الأمانة تقرير الأمينة التنفيذية عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٠ إلى آذار/مارس ٢٠٢١،[٤] وتقريرا عن متابعة قرارات الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وقرارات الاجتماع الاستثنائي لمكتب المؤتمر.[٥]

٢– المناقشة

٣٢– في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على الأمانة لما اضطلعت به من أعمال، رغم التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد ١٩. وأشاروا إلى أن الجائحة تعرقل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبرزوا أن تدابير الإغلاق الشامل والقيود المفروضة على السفر تؤثر سلبا على القطاع غير الرسمي، لا سيما النساء اللواتي يزاولن أنشطة تجارية عبر الحدود.

٣٣– وأشار الخبراء إلى أن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يتطلب إجراء مزيد من المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة نظرا للتحديات المتصلة بكوفيد ١٩، وأنه لا يوجد اعتراض لديهم على الإطار الزمني الجديد المقترح، من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٥، لتنفيذه. غير أنهم طلبوا إدراج مقاييس أداء قابلة للتحديد الكمي والزمني بهدف المساعدة على تتبع التقدم المحرز. وأشاروا إلى ضرورة أن يدعم مركز التميز للهوية والتجارة والاقتصاد في العصر الرقمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدولَ الأعضاء في استخدام التكنولوجيات الرقمية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك

---

[٤] E/ECA/COE/39/18.

[٥] E/ECA/COE/39/6.

الجرائم المنظمة عبر الوطنية، والقضايا الضريبية، في إطار الاستراتيجيات الرقمية الوطنية. وطلب الخبراء إلى اللجنة الاقتصادية أن تبذل جهودا في الدعوة إلى اعتماد قدر أكبر من المرونة في تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بغية النهوض بإمكانية الحصول على لقاحات كوفيد ١٩.

٣- التوصيات

٣٤- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تأثَّر تقدُّمها سلبا من جراء جائحة كوفيد ١٩؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في صياغة وتنفيذ تدابير لمعالجة الآثار الضارة لجائحة كوفيد ١٩ على النساء اللواتي يزاولن التجارة بصفة غير رسمية عبر الحدود وتقديم الدعم لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهن؛

(ج) مواءمة دعمها للدول الأعضاء مع الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون الآخرون لضمان الكفاءة والفعالية، وتجنب التداخل، وذلك بسبلٍ منها زيادة فعالية استخدام التحالفات القائمة على الفرص والمبادرات والمنبر التعاوني الإقليمية؛

(د) تقديم الدعم إلى عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب بشأن فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي؛

(هـ) الاستمرار، عن طريق مركز التميز للهوية والتجارة والاقتصاد في العصر الرقمي، في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ استراتيجيات رقمية وطنية متمشية مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠)؛

(و) تعزيز عملها بشأن التدفقات المالية غير المشروعة لمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للأوطان، وذلك بسبُل منها استخدام التكنولوجيات الرقمية؛

(ز) الدعوة إلى اعتماد مزيد من المرونة في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بغية تعزيز إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد ١٩.

جيم- تقرير عن التغييرات التنظيمية الأخيرة في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: مذكرة من الأمينة التنفيذية

دال- عن الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢

هاء- الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢

١- العرض

٣٥- في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٦، عرض ممثل الأمانة مذكرة الأمينة التنفيذية، التي تلخص التغييرات التنظيمية عديمة الأثر على التكلفة التي أُدخلت مؤخرا على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمرافقة التوجه الاستراتيجي الجديد وأولويات البرنامج.[٦]

٣٦- وفي إطار البندين الفرعيين (د) و(ه) من البند ٦، قدم ممثلو الأمانة مشروع الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢،[٧] ومشروع الميزانية المقترحة لبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢. [٨]

٢- المناقشة

٣٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أيدّ الخبراء التغييرات التنظيمية التي أُدخلت لتبسيط تقديم الخدمات؛ ومواصلة دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والعمل بشكل وثيق مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع وكالات الأمم المتحدة، بما يتماشى مع خطة الإصلاح الإقليمية للأمم المتحدة ؛ ولتجهيز الأمانة من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنمية قدراتها في مجالات مختلفة، بما في ذلك الرقمنة، وتغير المناخ، والتصنيع الأخضر. وأيدوا أيضا التوجهات الاستراتيجية المقترحة للخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢.

٣٨- وأعرب الخبراء عن ارتياحهم لانخفاض صافي ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأبرزوا الضرورة الحتمية للتركيز على أوجه الكفاءة، نظرا للظروف الراهنة. كما أعربوا عن القلق من نسبة الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية، وهي نسبة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع الموارد المتاحة في المنظمات الأخرى المماثلة. وردا على سؤال عن الشركاء المحتملين الذين تعتزم اللجنة التواصل معهم من أدل تعبئة الموارد، حددت الأمانة الوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والاتحاد

---

[٦] E/ECA/COE/39/21.

[٧] E/ECA/COE/39/19.

[٨] E/ECA/COE/39/20.

الأوروبي، والبنك الدولي، ومؤسسة مو إبراهيم، وحكومات الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣٩- وطلب الخبراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مزيدا من الدعم في مجال التعاون التقني، لا سيما الدعم المقدم في شكل تدريب في مجالات مثل أمن الفضاء المعلوماتي والتجارة الإلكترونية، في ضوء الأزمة الراهنة، واقترحوا، تحقيقا لهذه الغاية، زيادة مخصصات الميزانية لأغراض بناء القدرات.

٤٠- وردًّا على ما أثير من قلق بشأن احتمال تداخل أنشطة اللجنة الاقتصادية مع أنشطة منظمات الأمم المتحدة الأخرى، أوضحت الأمانة أن اللجنة تتعاون مع الوكالات الشريكة في مجالات كثيرة، بهدف تحقيق أهداف، منها استكمال أنشطتها التنفيذية بمنظورها التحليلي. وأكدت أيضا أن الزراعة، التي أكد الخبراء على أهميتها، قد ظهرت في أعمال العديد من البرامج الفرعية للجنة.

٣- التوصيات

٤١- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية والنهوض بجهود الدعوة وتعبئة الموارد في هذا الصدد؛

'٢' العمل، في الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢، على تكثيف الجهود من أجل تحديد المنجزات والمؤشرات تحديدا كميًّا كما من أجل قياس التقدم المحرز على نحو أفضل؛

'٣' النظر في توحيد وثائق الخطة والميزانية البرنامجيتين، وربط الأنشطة ببنود الميزانية؛

'٤' الحرص على أن يظل تركيز أنشطتها على ولايتها، أي التنمية الاقتصادية؛

'٥' مواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن برنامج عملها وتنفيذه؛

(ب) ينبغي لمؤتمر الوزراء اعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢.

واو- تقرير عن الدورة الأولى للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا

زاي- تقرير عن اجتماع الدورة الثالثة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية

حاء- تقرير عن الدورتين الخامسة والسادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

١- العرض

٤٢- في إطار البنود الفرعية (و) و(ز) و(ح) من البند ٦، قدم ممثلو الأمانة تقريرا عن الدورة الأولى للجنة تنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا؛[٩] وتقريرا عن الدورة الثالثة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية؛[١٠] وتقريرين عن الدورتين الخامسة والسادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.[١١]

٢- المناقشة

٤٣- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى عدة مسائل تتطلب الاهتمام، بما في ذلك ضرورة أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالات الاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية باعتبارها عناصر ذات أهمية بالغة في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق هذه المنطقة، وتعزيز دور القطاع الخاص في تفعيلها. وركز الخبراء على الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص الفعالة في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الواردة في خطة العمل الثانية ذات الأولوية. واعتُبر الدور المحدد للقطاع الخاص في الربط بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة بالغ الأهمية. وسلط الخبراء الضوء على الصلة بين تمكين المرأة والحد من الفقر وعدم المساواة، والدور الهام للقطاع الخاص في الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى ضرورة استغلال الصلة القائمة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني عن طريق تسخير العائد الديمغرافي وصِلَته بتمكين المرأة. وأكد الخبراء أيضا على الحاجة إلى برامج بشأن تمكين المرأة للمشاركة في منطقة التجارة الحرة واستفادتها

[٩] E/ECA/COE/39/10.

[١٠] E/ECA/COE/39/16.

[١١] E/ECA/COE/39/5 and E/ECA/COE/39/22.

منها، ودعوا إلى الإشراك الفعال للجهات المعنية من غير الدول والمجتمع المدني في البرامج من أجل تفعيل المنطقة والتصدي لكوفيد ١٩.

٤٤- وأشار الخبراء إلى ما قامت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من عمل في مجال التجارة عبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة ودور المرأة، وتحسين فرص الحصول على التمويل الرقمي، وتسخير العائد الديمغرافي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعبئة الموارد عن طريق النساء الأفريقيات اللائي يتولَّين إدارة الصناديق.

٤٥- وذكَّر الخبراء بأن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تناول، في دورته السابعة، ضرورة مواءمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها،'' والتحديات الخطيرة التي يطرحها تغير المناخ على التنمية في المنطقة. وأبرزوا ضرورة الحفاظ على حوض الكونغو وأرضه الخثّية باعتبارهما بالوعة كربون هامة. وأشاروا إلى آليات التكيف ومؤسسة الصندوق الأزرق، على النحو الذي اقترحه رئيس دولة الكونغو في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتم الإشارة إلى أن إنشاء الصندوق الأزرق كان قد أُقر في إعلان برازافيل الصادر عن الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

٣- التوصيات

٤٦- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن المرحلة الثانية من أنشطة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمفاوضات المتعلقة بالاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية؛

(ب) إجراء دراسة عن الكيفية التي يمكن بها لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تجذب الاستثمارات الأجنبية؛

(ج) العمل مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على إنشاء الصندوق الأزرق لحوض الكونغو ووضعه موضع التنفيذ؛

(د) تقديم توصيات محددة بشأن التعافي في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩ عن طريق العمل مع القطاع الخاص والجهات من غير الدول، مع التركيز على احتياجات النساء والشباب.

طاء– تقارير عن اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

ياء– التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

كاف– تقرير عن المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني وعن وقائع الاجتماع السابع للجنة الإحصائية لأفريقيا ونتائجه،

١– العرض

٤٧– في إطار البنود الفرعية (ط) و(ي) و(ك) من البند ٦، قدم ممثلو الأمانة تقارير عن اجتماعات اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء؛[١٢] والتقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛[١٣] وتقريرا عن المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني؛[١٤] وتقريرا عن مداولات الدورة السابعة للجنة الإحصائية لأفريقيا واستنتاجاتها.[١٥]

٢– المناقشة

٤٨– في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الخبراء على ضرورة إيجاد مناعة جماعية من خلال حملة قوية للحصول المنصف على لقاحات كوفيد ١٩. وفيما يتعلق بمسألة الرقمنة، أكدوا على الحاجة الملحة إلى تحسين الهياكل الأساسية من حيث الوصول النوعي والكمي إلى التكنولوجيا الرقمية بوصفها قوة دافعة للنمو المستدام وأداة للتصدي لتغير المناخ. كما أبرزوا ضرورة أن تقوم القارة ببناء قدرتها على توقع الصدمات المستقبلية التي يحتمل أن تتسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية منتظمة، كما اتضح من تأثير جائحة كوفيد ١٩.

٤٩– وبالإضافة إلى ذلك، أكد الخبراء على الحاجة إلى مواصلة الدعم المقدم للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وزيادته، بما في ذلك من خلال الاشتراكات السنوية ودفع المتأخرات لتمكينه من مواصلة تقديم دورات دراسية في الوقت المناسب ومتنوعة من الناحية المواضيعية. كما سلّطوا الضوء على الدور الهام الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية، حيث تقوم بتزويدها بأدوات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنه. وأكدوا على ضرورة استمرار تعاون اللجنة مع الاتحاد الأفريقي والمرصد التجاري

(١٢) ECA/SRO-NA/ICSOE/35/6, ECA/SA/ICSOE/XXVI/2020/8, ECA/CA/ICSOE/36, ECA/WA/ICE/23/01 and ECA/EA/ICSOE/24.

(١٣) E/ECA/COE/39/13.

(١٤) CRMC5/2019/30.

(١٥) E/ECA/STATCOM/7/13/Add.1.

الأفريقي التابع له، في بناء القدرات على إنتاج إحصاءات عالية الجودة وموثوق بها تكون أساسية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصدي بفعالية للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والصدمات كتلك التي تسببها جائحة كوفد ١٩.

٣- التوصيات

٥٠- في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

'١' مواصلة الدعوة إلى إتاحة الحصول على لقاحات كوفيد ١٩ على نحو منصف وفي الوقت المناسب من أجل تحسين التعاون في إنتاج اللقاحات؛

'٢' دعم الاستثمار في اقتناء التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق النمو المستدام، للتخفيف من أثر كوفيد ١٩ وتيسير تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' دعم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بالموارد الكافية لتمكينه من الاضطلاع بفعالية بمهام بناء القدرات التي يقوم بها دعما لتنمية أفريقيا؛

'٤' الاستثمار بشكل أكبر في بناء قدراتها لإنتاج إحصاءات في الوقت المناسب وذات نوعية جيدة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء، لا سيما مكاتبها الإحصائية الوطنية، في مجال بناء القدرات الإحصائية اللازمة للتنمية المستدامة؛

'٢' تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات الإحصائية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية.

لام- تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

ميم- تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)

نون- تقرير برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

١- العرض

٥١- في إطار البنود الفرعية ٦ (ل) و(م) و(ن) من البند ٦ قدم ممثلو الأمانة، على التوالي، تقريرا عن الدعم المقدَّم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له للفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٢١، في إطار المسارات الاستراتيجية التسعة؛[١٦] وتقريرا عن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموًّا في تحقيق برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموًّا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، مع التركيز على التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد ١٩ فيما يتعلق بآفاق الخروج مستقبلا من فئة أقل البلدان نموًّا؛[١٧] وتقريرا عن حالة تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ والتحديات ذات الصلة.[١٨]

٢- المناقشة

٥٢- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أحاط الخبراء علما بالانتقال من آلية التنسيق الإقليمية إلى المنبر التعاوني الإقليمي، ودعوا إلى زيادة المواءمة والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٥٣- وسلط الخبراء الضوء على الثغرات الرئيسية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وشجعوا على تقديم الدعم لأقل البلدان نموًّا من أجل التصدي لما تواجهه من تحديات. ودعوا بوجه خاص إلى حماية القدرة على تحمل الديون والنهوض بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في سياق جائحة كوفيد ١٩. وأشادوا بما تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من دعم إلى الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بغية الاستفادة من الفرص التي تتيحها سوق واسعة أكثر مثل هذه.

٥٤- وأعرب الخبراء عن قلقهم من الأهداف التي لم تتحقق فيما يتعلق برفع أقل البلدان نموًّا من هذه الفئة في إطار برنامج عمل اسطنبول، فضلا عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في إطار برنامج عمل فيينا، لا سيما في سياق

---

[١٦] E/ECA/COE/39/12.

[١٧] E/ECA/COE/39/15.

[١٨] E/ECA/COE/39/9.

جائحة كوفيد ١٩، وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم يد المساعدة في معالجة قضية زيادة الديون.

٥٥- وأقر الاجتماع بالدعم الذي قدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال آلية التنسيق الإقليمي السابقة، وشدد على الحاجة إلى التصدي على وجه الاستعجال للتحديات السابقة المتعلقة بالنسخة الآنفة للآلية، وهو ما حال دون إحداث تأثير طويل الأجل لها بشأن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٦- وبينما لاحظ الخبراء الثغرات والتحديات التي حددها استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦ لبرنامج عمل اسطنبول، أشاروا إلى تحديات إضافية تتعلق بالقدرة على تحمل الديون بسبب جائحة كوفيد ١٩، وشجعوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفرادى البلدان على تقديم الدعم لأقل البلدان نموًّا لمعالجة هذه المشكلات، لا سيما تلك البلدان التي هي على وشك الخروج من هذه الفئة.

٣- التوصيات

٥٧- في ضوء المناقشات، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على تعزيز الإدارة السليمة للديون وأن تدعم قرار خارطة طريق برنامج عمل فيينا للإسراع في التنفيذ؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' تقديم الدعم لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وخطة العمل ذات الأولوية الثانية وطرائق تنفيذها، مع مراعاة نقل التكنولوجيا في بناء الهياكل الأساسية، ومساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحقيق المواءمة مع مشاريع خطة العمل ذات الأولوية الأفريقية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع الشراكات الشاملة لدعم التنفيذ؛

'٢' تقديم الدعم لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية، مع مراعاة القيود الهيكلية التي تفاقمت بفعل التحديات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التحديات التي تشكلها جائحة كوفيد ١٩ وزيادة الديون؛

'٣' الحرص على ألا يواجه المنبر التعاوني الإقليمي الجديد التحديات نفسها التي واجهتها آلية التنسيق الإقليمي السابقة، والنظر في ترشيد

المجموعات التي يتكون منها المنبر في سبيل تحسين اتساق ومواءمة تدخلات كيانات الأمم المتحدة فيه؛

'٤' الحرص على أن يؤدي ما يجري من تغييرات وإصلاحات للدَّعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين التعاون والتنسيق، وتعزيز المنبر، مع معالجة التحديات التي تم إبرازها؛

'٥' تعزيز عملها مع الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ والأطر الأخرى، بطريقة متسقة، وذلك بالاعتماد على الإصلاحات وإعادة الهيكلة ذات الصلة؛

'٦' مواصلة تقديم الدعم لأقل البلدان نموًّا في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة، وتشجيع الشركاء الإنمائيين الآخرين على المساهمة بموارد إضافية لدعم رفع أقل البلدان نموًّا من هذه الفئة وكذلك للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد ١٩.

سابعا- تاريخ الدورة الرابعة والخمسين للجنة ومكان انعقادها وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

١- العرض

٥٨- قدم ممثل الأمانة مذكرة بشأن تاريخ الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها.[١٩] وجرى اقتراح عقد الدورة الرابعة والخمسين في آذار/مارس ٢٠٢٢ في أديس أبابا تحت عنوان ''إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد كوفيد ١٩''.

٢- المناقشة

٥٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، وافق الخبراء على التاريخ والمكان المقترحين لعقد الدورة الرابعة والخمسين، غير أن البعض أعربوا عن انشغالهم بشأن الموضوع المقترح، إذ يبدو لهم أن ذلك يعني أن الانتقال إلى فترة ما بعد كوفيد ١٩ أمر مؤكد، رغم إمكانية أن تظل الجائحة مصدر قلق مستمر في عام ٢٠٢٢. وقالوا إن التحليل الاقتصادي الذي يركز على التخفيف من آثار الجائحة قد يظل، فعلا، وثيق الصلة بالدورة الرابعة والخمسين. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الخبراء أيضًا إلى أن الموضوع المقترح فضفاض. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ذلك يعني أن استراتيجيات التنمية

[١٩] E/ECA/COE/39/23.

الحالية في أفريقيا غير كافية، وبالتالي تحتاج إلى إعادة التفكير فيها. وبالتالي، أُقترح أن يكون للموضوع توجه أكثر إيجابية وأن يكون أكثر تركيزًا على الموضوعات الرئيسية.

٦٠- واقترح الخبراء أن تنظر الأمانة في الظروف الخاصة بالبلدان الأفريقية، التي كانت في مراحل مختلفة من التنمية وتأثرت بشكل مختلف بالجائحة. واقترحوا أيضًا تطبيق نهج متعدد القطاعات في إعادة صياغة الموضوع، وربطه بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣، وإدراج الموضوعات المتعلقة بعدم المساواة والشمول. وأشاروا إلى أن الموضوع يجب أن يعكس أيضًا الفرص والتحديات التي كانت الجائحة محفزا لها.

٦١- ولتحقيق استمرار الصلة بموضوع الدورة الثالثة والخمسين ومناقشاتها، اقترح الخبراء توسيع نطاق الموضوعات المقترحة لتشمل: استعراض التقدم المرتبط بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتخفيف عبء الديون؛ وبلورة موقف أفريقي موحد للاجتماع السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي كان من المقرر عقده في أفريقيا؛ وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٦٢- وردّت الأمانة على الشواغل التي أثارها الخبراء، وقالت إنه يمكن يتضمن موضوع عام ٢٠٢٢ مجموعة من الموضوعات. وقد أخذت الأمانة أوجه عدم اليقين المتعلقة بالفترة الانتقالية في فترة ما بعد كوفيد ١٩ والحاجة إلى التركيز الإيجابي بعين الاعتبار.

٣- التوصيات

٦٣- في ضوء المناقشات، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' إعادة تقييم محور تركيز الموضوع المقترح، ليعكس العمل الجاري لاغتنام الفرص والتغلب على تحديات التنمية، بما في ذلك تلك التي تطرحها جائحة كوفيد ١٩، وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ في فترة ما بعد الجائحة؛

'٢' الحرص على أن يعكس الموضوع نهجا متعدد القطاعات للتنمية؛

'٣' العمل مع المكتب لتنقيح الموضوع مع أخذ اقتراحات اللجنة في الحسبان؛

(ب) ينبغي لمؤتمر الوزراء الموافقة على التاريخ والمكان المقترحين لعقد الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦٤- لم تُثر أي مسائل أخرى.

تاسعا– النظر في مشروع تقرير اجتماع لجنة الخبراء واعتماده، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٦٥- استعرض الخبراء التقرير المتعلق بمداولاتهم واعتمدوه، على أساس أن يُعهد إلى الأمانة بوضعه في صيغته النهائية. وترد مشاريع القرارات، كما نظرت فيها اللجنة، في مرفق بهذا التقرير للنظر فيها واحتمال اعتمادها من قبل مؤتمر الوزراء.

عاشرًا – اختتام الاجتماع [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٦٦- أدلى بملاحظات ختامية كل من السيدة فيرا سونغوي والسيد أوندو.

٦٧- وأعربت السيدة فيرا سونغوي عن تقديرها للمكتب واللجنة على سير الاجتماع بسلاسة وجودة مداولاته، وأكدت التزام الأمانة بمواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية للتصدي والتعافي والانطلاق من جديد. كما تعهدت بمواصلة تعزيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مجموعة الدول السبع والمؤسسات المالية الدولية على خطط خدمة الديون وإصدار حقوق السحب الخاصة التي ستتيح للبلدان المنخفضة الدخل إمكانية أكبر للحصول على رأس المال وتخفيف عبء ديونها وتوفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها.

٦٨- وأثنى السيد أوندو على جميع الخبراء لعملهم البناء على مدى الأيام الثلاثة، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم عمل الأمانة والعمل عن كثب في السعي معا للتعجيل بالانتعاش الأخضر. وأعرب عن امتنانه للأمينة التنفيذية وفريقها على تنظيم وخدمة الاجتماع، في خضم الظروف الصعبة للغاية بسبب جائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩).

٦٩- وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ٢١/٥٠ مساء من يوم الجمعة ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١.

المرفق

مشاريع قرارات لينظر فيها مؤتمر الوزراء

ترد أدناه مشاريع القرارات، التي أقرت لجنة الخبراء نصها، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من قبل مؤتمر الوزراء.

(أ) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بما تزخر به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إمكانات إنمائية، بوصفها وسيلة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يحيط علما بالإعلان Ext/Assembly/AU/Decl.١(XIII) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، واعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الثالثة عشرة، وأقر فيه أن يكون تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موعدا نهائيا لاختتام المفاوضات بشأن كلتا المرحلتين الثانية والثالثة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يذكر بالمقرر Assembly/AU/Dec.569(XXV) المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ واعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان اختتام المفاوضات في الوقت المناسب،

وإذ يدرك ما للتجارة من دور في التقاسم المنصف لمنافع وخدمات الصحة العامة، مثل معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي واللقاحات، في مواجهة أزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)،

وإذ يسلم بأهمية إعادة النظر في التجارة ليؤخذ تغير المناخ وانبثاق الاقتصاد الرقمي بعين الاعتبار على النحو المناسب، بما في ذلك من خلال إنشاء سلاسل قيمة خضراء، والاستفادة من بروز الاقتصاد الرقمي، وذلك بسبل منها تنفيذ بروتوكول بشأن التجارة الإلكترونية يكون ملحقا بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يسلم أيضا بما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إمكانات في التعجيل بعملية الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها الجائحة وبيئة ما بعد الجائحة،

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك، وبوجه خاص، دعم تصديق الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، على الاتفاق، وذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة المنطقة؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء فيها، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، والتصنيع، ومشاريع الهياكل الأساسية القارية ذات الأولوية العالية، لا سيما تلك الواردة في قائمة خطة العمل ذات الأولوية الأفريقية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والرقمنة، وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة في إطار هذه المنطقة؛

٣-*يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد دراسة عن كيفية تعزيز الاستثمارات في القارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وينبغي تقديمها إلى الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتنمية المقررة في عام ٢٠٢٢؛

٤-*يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم الدعم التقني لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير وطرح نظم التجارة الرقمية والوثائق.

(باء) البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالحاجة الملحة، في ظل جائحة كوفيد ١٩، إلى إحداث تحول في نظم الإنتاج الإحصائي في البلدان الأفريقية لكي يتسنى توليد البيانات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ’’ أفريقيا التي نصبو إليها‘‘،

وإذ يشير إلى الجهود والمبادرات المتواصلة المتخَذة لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري في أفريقيا في سياق التنمية المستدامة وفي ظل تفشي جائحة كوفيد ١٩،

وإذ يقر بالتجارب التي ظلت منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء تتقاسمها بشأن الإحصاءات الصحية، وبالاستنتاج الذي مفاده أن بناء قدرات البلدان فيما يتعلق بالإحصاءات الصحية ومراقبة الوفيات سيكون أمرا بالغ الأهمية لتحسين الخدمات الصحية التي تضررت كثيرا خلال جائحة كوفيد ١٩،

وإذ يحيط علما بتقرير وقرارات الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية، الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بشأن موضوع: ''وضع حلول إقليمية لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية على التكيف مع الحاجة إلى البيانات خلال عقد العمل في سياق جائحة كوفيد ١٩''؛

وإذ يرحب بإنشاء فريق أفريقي معني بتحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية، مؤلف من عشرة مديرين عامين للمكاتب الإحصائية الوطنية، ويشجع الفريق على اقتراح توجيهات ومعايير إقليمية لتحديث النظم الإحصائية الوطنية وتحويلها؛

١- *يحث* الشركاء والحكومات على بناء نظم رصد قوية ونظم للمعلومات الصحية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٢- *يهيب* بالمنظمات الأفريقية والشركاء أن يعملوا في جو من التعاون الوثيق وأن يعززوا تآزرهم لدعم البلدان الأفريقية في التخفيف من أثر جائحة كوفيد ١٩ المستمرة؛

٣- *يهيب* بالدول الأعضاء أن تجدد التزامها بإجراء تعدادات السكان والمساكن المتعلقة بجولة عام ٢٠٢٠، ويدعو بوجه خاص إلى تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبلدان التي تشهد نزاعا والبلدان التي هي في مرحلة ما بعد النزاع والبلدان المتضررة من جائحة كوفيد ١٩؛

٤- *يحث* على اتخاذ خطوات لضمان إدراج الأهداف والمؤشرات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية؛

٥- *يحث أيضا* على اتخاذ خطوات لضمان إدماج الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في الخطط الإنمائية الوطنية وتوطينه بالكامل على الصعيد الإقليمي بغرض توسيع نطاق نظم البيانات الوطنية الحالية بحيث تستكشف آفاقا جديدة في مجال البيانات مثل رصد الأرض والبيانات الجغرافية المكانية الضخمة دعما للتخطيط المكاني المتكامل والنمو الشامل والمستدام؛

٦- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالعمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تواصل دعمها للدول الأعضاء في تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية.

(جيم) التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الدور الحيوي للبيانات والإحصاءات والتسجيل المدني في التخطيط الوطني وفي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة وخطة لاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يدرك الأهمية البالغة لوجود نظم شاملة للتسجيل المدني تؤدي مهامها بالكامل، واعتماد برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في عام ٢٠١٠ من قبل المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي تمثل هدفه الرئيسي في التحقق من أن كل شخص في أفريقيا يؤخذ في الحسبان،

وإذ يسلم بالقرارات والإنجازات التي حققها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني الذي يُعقد كل سنتين منذ عام ٢٠١٠ بهدف تحديد التوجهات الاستراتيجية اللازمة لإحداث التحول والتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا،

وإذ يشير إلى اعتماد الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني إعلانَ لوساكا في عام ٢٠١٩، الذي رحب فيه المؤتمر بالفرص المتاحة لتحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا من خلال حلول تكنولوجية تهدف إلى بناء سجلات رقمية مركزية للأحوال المدنية تغطي جميع الأحوال المدنية، ومن ثم تزيد من سبل الحصول على البيانات وتتيح التغطية الشاملة للجميع وخفض التكاليف من خلال استخدام النظم الآلية،

وإذ يحيط علمًا ببرنامج الأمم المتحدة للهوية القانونية ٢٠٢٠-٢٠٣٠ الذي جرى إطلاقه كمبادرة في إطار ''نهج الأمم المتحدة الواحدة'' بدعم من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، لمساعدة الدول الأعضاء في بناء أنظمة شاملة ومستدامة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية يملك البلد زمام الأمر فيها،

وإدراكا منه لمبادئ برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالهوية القانونية المتمثل في التسجيل الكامل والشامل لجميع الأحوال المدنية، وإنتاج إحصاءات أحوال مدنية منتظمة وشاملة ودقيقة، ووضع سجلات سكانية وأجهزة لإدارة الهوية من الولادة وحتى الوفاة وصيانتها.

١- *يحث* الحكومات الأفريقية على الاستثمار أكثر في إنشاء نظم هوية قانونية تؤدي مهامها بالكامل، قائمةٍ على أساس مبنيٍ على نظم متينة لتسجيلٍ الأحوال المدنية من الولادة إلى الوفاة، وأن تزود المواطنين بأوراق ثبوتية خاصة تتيح لهم أن يثبتوا، على نحو لا يرقى إليه الشك، الحقائق المتعلقة بوجود الشخص وهويته وحالته الشخصية والعائلية؛

٢- *يوصي* بالاعتراف بنظم التسجيل المدني بوصفها خدمات حكومية أساسية ينبغي أن تستمر حتى في حالات الطوارئ، نظرا لقيمتها الجوهرية في الدفاع عن حقوق الإنسان وفوائدها الإدارية واستخدامها في إنتاج إحصاءات الأحوال المدنية؛

٣- *يشجع* الدول الأعضاء على رقمنة نظم التسجيل المدني وعملياتها انطلاقا من الإخطار إلى إصدار الشهادات لجعلها أكثر دينامية وقابلة للتشغيل البيني ومرنة واستباقية؛

٤- *يحث* الدول الأعضاء على بناء نظم تسجيل قابلة للتشغيل البيني وتستند إلى نهج دورة الحياة الذي يأخذ في الحسبان الأفراد عند دخولهم الدورة لدى الولادة مرورا بمراحل الحياة المختلفة إلى أن يخرجوا منها عند بالوفاة؛

٥- *يهيب* بالدول الأعضاء أن تقيم صلات أوثق بين سلطات التسجيل المدني والقطاع الصحي حتى يتسنى إبلاغ سلطات التسجيل المدني رسميا بالأحوال المدنية التي تحدث في المؤسسات الصحية؛

٦- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز التسجيل المدني في أفريقيا.

(دال) التصنيع والتنويع المستدامين في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٦٩ (د-٥٢) الصادر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الرقمنة ومبادرة الاقتصاد الرقمي، الذي طَلبَ فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل عملها في مجال بحوث السياسات والحوار الإقليمي وتنمية القدرات بشأن الرقمنة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء،

وإذ يحيط علما بالمقرر EX.CL/Dec.1032(XXXIV) الصادر في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ عن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، الذي يقضي بتكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تعد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الجهات المعنية، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي،

وإدراكا منه للمقرر Assembly/AU/Dec.751(XXXIII) الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي يُدرج، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التفاوضَ على بروتوكول بشأن التجارة الإلكترونية، ويوّجه مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشروع في الأعمال التحضيرية وبناء القدرات قبل تلك المفاوضات،

وإذ يقر بالتحديات الاقتصادية الجسيمة التي تطرحها جائحة كوفيد ١٩ وتأثيرها على جهود تسريع عملية الرقمنة وتقصير سلاسل التوريد في أفريقيا والعالم بصفة أعم، وضرورة الاستفادة من الحيز السياساتي الموسع المتاح للسياسات الصناعية في التعافي من الجائحة بشكل أفضل، بما في ذلك في قطاعات والصيدلة والزراعة والتعدين،

وإذ يدرك أن الرقمنة تحدث تغييرا جوهريا في طبيعة التصنيع ووسائل تحقيقه، ومن ثم في الطرائق التقليدية للتنمية، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل،

وإذ يقر بأهمية الغاز الطبيعي كمُدخل رئيسي وحافز في مرحلة التحول إلى الطاقة النظيفة في أفريقيا،

وإذ يؤكد من جديد الالتزامات التي قطعها جميع الموقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ[١] بتخفيض الانبعاثات التي تتسبب في تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون،

وإذ يحيط علما بورقة القضايا المطروحة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التصنيع والتنويع المستدامين في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩[٢]، والنتيجة التي خلُص إليها التقرير بأنه يجب على أفريقيا أن تعيد تصور مسار تصنيعها في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا،

١- *يُشجع* الدول الأعضاء على إعادة التفكير في التصنيع والتنويع، بما في ذلك من خلال تعميق قدراتها في مجال البحث والتطوير، وتعميم العلم، والتكنولوجيا والابتكار وصياغة استراتيجيات متكاملة للنمو والرقمنة المراعية للبيئة والمتأقلمة مع المناخ في أطرها الإنمائية الوطنية؛

٢- *يدعو* الدول الأعضاء إلى بناء أسس أفضل للاقتصادِ الرقمي واقتصاد المناخ الجديد عن طريق الاستثمار على النحو المناسب في تنمية المهارات الرقمية، بما في ذلك الحوسبة الأساسية، وبرمجة الحاسوب والترميز، والمهارات الشخصية المحايدة وظيفيا؛

(١) FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex.

(٢) E/ECA/COE/39/4.

٣- *يدعو أيضا* الدول الأعضاء إلى تحديث البرمجيات الرقمية الوسيطة في أفريقيا باعتماد نظم الهوية الرقمية ودعم حلول الدفع الرقمي، والاستثمار في معدات الإعلام الآلي الرقمية في أفريقيا عن طريق تحسين وضمان الحصول على تغطية بشبكة الإنترنت والطاقة بتكلفة في المتناول؛

٤- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كإطار للتكامل الرأسي للصناعات وسلاسل التوريد وتحقيق الرقمنة في أفريقيا؛

٥- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء دراسة لاستجلاء آفاق ومزايا إنشاء فريق خبراء أفريقي معني بالغاز لتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن كيفية إطلاق العنان للإمكانات التي يتيحها الغاز في التصنيع والتحول إلى الطاقة النظيفة.

(هاء) لقاحات مرض الفيروس التاجي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بما يسببه مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) من تهديد جسيم للصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم، وتراجع في المكاسب التي سجلتها أفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يشير إلى التقدم المحرز في تطوير لقاحات لاحتواء المرض ووقف انتشاره، والحاجة إلى حصول جميع البلدان والشعوب في كافة أنحاء العالم على هذه اللقاحات على قدم المساواة،

وإذ يضع في اعتباره أن ٩ من كل ١٠ أشخاص في أفقر البلدان يُتوقع ألا يحصلوا على اللقاح في عام ٢٠٢١، رغم إعلان قادة العالم في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ أن أي لقاح لكوفيد ١٩ سيكون جزءا من المنفعة العامة العالمية،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن إمدادات اللقاحات تُحابي بشكل غير متناسب البلدان الغربية التي لا يمثل عدد سكانها سوى ١٤ في المائة من سكان العالم، وهو ما حدا بمنظمة الصحة العالمية للحذير من ممارسة ''النزعة القومية المتشددة في التعامل مع اللقاحات'' التي قد تحرم البلدان النامية من الحصول على اللقاحات بشكل سريع وعادل.

وإذ يدرك أن البلدان الأفريقية قد أفلحت في تفادي شرور الموجة الأولى للجائحة في عام ٢٠٢٠، بيد أن الموجةَ الثانية آخذة في الانتشار بسرعة في جميع أنحاء القارة، وهو ما يعرض النظمَ الصحية فيها لخطر الانهيار، وأنه كلما بقيت البلدان الأفريقية تحت رحمة

الفيروس ودون تحصين، طالَ أمدُ تعرض البشرية للخطر، إذ لن يكون أحدٌ في مأمن من الخطر ما لم يكن جميعُنا في مأمن.

وإذ يقر بأنه في ظل عمليات الإمداد الحالية للقاحات كوفيد ١٩ وعمليات إنتاجها وتوزيعها، تقلُّ احتمالات تحقيق مناعة القطيع على الصعيد العالمي، وتتزايد، بدلا من ذلك، احتمالات حدوث طفرات جينية، وبأن تشديد الضوابط الحدودية أكثر قد يؤدي إلى ركود اقتصادي أطول، حيث تقدر التكلفة العالمية المرتبطة باختلالات سلسلة الإمداد وصدمات الطلب بـ ٩,٢ تريليون دولار أمريكي، مع تحمُّل البلدان المتقدمة النمو نصف هذه التكلفة،

وإذ يضع في اعتباره أن جائحة كوفيد ١٩، تتيح أيضا، إذا تم اتخاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمخطط للأعمال، واستكمال ذلك بعملية تصنيع ذكية ومستدامة، فرصا للتعجيل بشكل كبير بتعافي أفريقيا من خلال طرح اللقاحات وبذل ما يلزم من جهود للتصدي الفعال لنقل العدوى، وأن الحصول المنصف على لقاحات كوفيد ١٩ على الصعيد العالمي يقدر أن يعود بأكثر من ٤٦٠ مليار دولار من المكاسب الاقتصادية لعشرة فقط من الاقتصادات الرئيسية،

وإذ يؤكد من جديد أن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد ١٩ على الصعيد العالمي الذي يهدف إلى تعميم الحصول المنصف على اللقاحات أمرٌ مرحب به، إلا أنه لا يعالج مشكلة النقص في الإنتاج المعروض، ولن يلبي في أحسن الأحوال سوى حاجة ٢٠ في المائة سكان أفريقيا،

وإذ يذكِّر بالعِبر المؤلمة المستفادة من تجربة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سنواتها الأولى، عندما فُقدت ملايين الأرواح لا لشيء سوى أن العلاج المنقذ للحياة ظل بعيدا عن متناول البلدان الأفريقية، الأمر الذي يستدعي على وجه الاستعجال تدخلات أكثر دقة من حيث التوقيت والفعالية للتصدي للجائحة.

وإذ يلاحظ أن المبادرات الإقليمية المختلفة التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، بحاجة إلى الاستفادة على نحو أكمل من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المجال الصحي، وذلك بتعزيز توطين التصنيع، والمشتريات الجماعية من اللقاحات المنتجة، والنهوض بإدارة سلاسل التوريد القارية والوطنية من أجل الحصول على اللقاحات بشكل فعال ومنصف، وبالتالي المساهمة في سياسة التصنيع المستدامة،

١- *يشيد* بمختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من اعتماد الاستراتيجية القارية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها المعنية بمواجهة تفشي جائحة كوفيد ١٩ في

آذار/مارس ٢٠٢٠، باعتبارها مخططا نموذجيا وخطة رئيسية لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التآزر والحد من الازدواجية، سعيا لإنقاذ الأرواح ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية؛

٢- *يثني* على مختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق باللقاحات، وتخفيف عبء الديون، وإصدار حقوق السحب الخاصة،

٣- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة هذه الجهود؛

٤- *يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة الدعوة إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد ١٩ والحصول عليها في جميع مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا.

٥- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، بمساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات قارية لتيسير إنتاج اللقاحات في القارة، وتجميع المشتريات بصورة أفضل، لا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية، على نحو ما أثبتته ''منصة الإمدادات الطبية الأفريقية،'' والاستفادة من استخدام الأدوات الرقمية في سلاسل الإمداد الوطنية من أجل تحسين سبل حصول الجميع على الخدمات الطبية، وهو ما من شأنه أن يحسن القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الحصول على اللقاحات ويساعد في توليد النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتحفيز إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة والنمو المستدام.

٦- *يحث* اللجنة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في شراء اللقاحات، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي المتاح من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، ومؤسسات تمويل التنمية وحقوق السحب الخاصة.

(و) الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نموًّا في سياق المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك أن أقل البلدان نموًّا وهايتي، تنطوي على إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم،

وإذ يقر بالجهود الكبيرة التي بذلتها أقل البلدان الأفريقية نموًّا وهايتي في تنفيذ التزاماتها في إطار برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يساوره القلق من أن جائحة كوفيد ١٩ قد عرَّضت التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول لمزيد من الخطر، على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٠ بشأن تنفيذ برنامج العمل[١] وفي تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١ بشأن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان الأفريقية نموًّا في تنفيذ برنامج العمل،[٢]

وإذ يدرك الحاجة إلى إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نموًّا في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ بغرض التحقُّق من أن تدابير الدعم الدولية توفر مستوياتِ المساعدة اللازمة التي تتيح لأقل البلدان الأفريقية نموًّا وهايتي التصدي لما تواجهه من عقبات هيكلية أمام التنمية والتغلب على أوجه ضعفها، على النحو المتفق عليه في الإعلان السياسي للاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢١ في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا،

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لأقل البلدان الأفريقية نموًّا في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة وتيسير تنفيذها لبرنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا.

(زاي) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ – ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٤/١٥ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بشأن الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي دعت فيه الجمعيةُ إلى اتخاذ إجراءات للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ يؤكد قرارَه ٩٦٣ (د -٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤،

---

[١] A/75/72-E/2020/14.

[٢] Economic Commission for Africa, “Progress in the implementation of the priority areas of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020 (Istanbul Programme of Action): Africa regional review of the Istabul Programme of Action”, Addis Ababa, 2021.

الذي طَلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة المضي في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية في تطوير الهياكل الأساسية، وإعداد المشاريع القابلة للتمويل، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، وذلك، بوجه خاص، من خلال تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والتشجيع على زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية وتعزيز التكامل الإقليمي،

وإذ يسلم بأن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد اعتمادا كبيرا على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق الدولية، وأنها معرضة بشكل خاص للتأثر بالقيود المفروضة عبر الحدود لمكافحة انتشار مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الإغلاق المتصلة به، والآثار الصحية للجائحة، وصدمات أسعار السلع الأساسية، وأي كساد عالمي محتمل،

وإذ يسلم أيضا بأن الجائحة ستؤثر على التقدم الذي تحرزه البلدان النامية غير الساحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات الواردة في برنامج عمل فيينا،

وإذ يدرك أن إجراء المبادلات التجارية عملاً بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي انطلقت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، يشكل نقطة تحول فريدة في مساعي القارة للانخراط في التصنيع، وأن التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق وبرنامج عمل فيينا سيزيد من التقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ’’ أفريقيا التي نصبو إليها‘‘،

وإذ يؤكد أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا من أجل التعافي من جائحة كوفيد ١٩ على نحو مستدام وشامل للجميع والحد من آثار الصدمات في المستقبل،

وإذ يحيط علما بخارطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية التي اعتمدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠،

١- *يدعو* البلدان الأفريقية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تنفيذ أحكام وإجراءات الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤،[(١)] بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز الربط الإقليمي، وتيسير التجارة، وتطوير هياكل أساسية للنقل

[(١)] قرار الجمعية العامة ٧٤/١٥.

تكون متكاملة إقليميا ومستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث، وتنويع هيكل الصادرات، وإضافة القيمة إلى الصادرات، والتنفيذ الفعال لاتفاقات التكامل الإقليمي؛

٢- *يحث* بلدان المرور العابر على تعزيز التعاون مع البلدان غير الساحلية باتخاذ التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي وعبر الحدود، وإزالة القيود التجارية، وتيسير حرية الحركة، في المقام الأول للسلع الأساسية، مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية،

٣- *يهيب* ببلدان المرور العابر أن تعمل أيضا على النهوض بالتعاون مع البلدان غير الساحلية، وذلك بتعزيز الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالمرور العابر والإجراءات الحدودية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية، بهدف مساعدة البلدان النامية غير الساحلية للتصدي بفعالية للجائحة ومنع حدوث اضطرابات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل؛

٤- *يدعو* الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة في مجالي التجارة الدولية وتيسير النقل؛

٥- *يشدد* على أهمية تعبئة الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا ودعم البلدان النامية غير الساحلية؛

٦- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين، والمنظمات الدولية الأخرى، أن تُدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية ومبادرات التكامل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٧- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، بما في ذلك تلك المدرجة في خارطة الطريق للتعجيل بتنفيذه.

(حاء) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يأخذ في اعتباره التحديات المقبلة في سياق النجاح في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعقد الأول من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، وضرورة بناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة يستفيد من أدائها الجميع، دون أن تَترك أحدا خلف الركب،

وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المحدَّث للمعهد، التي يُطلب بمقتضاها من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سيتولون مهام ممثلي الحكومات الأفريقية لولاية مدتها ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة التعيين لولاية إضافية واحدة فقط،

وإذ يشير إلى العضوية الجديدة المقترَحة لمجلس المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التي تضم غينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى لأفريقيا الوسطى، ورواندا، وإثيوبيا عن شرق أفريقيا؛ والسودان وموريتانيا عن شمال إفريقيا؛ وبوتسوانا وموزمبيق عن الجنوب الأفريقي؛ وغينيا وغانا عن غرب إفريقيا بالإضافة إلى المقعدين الدائمين اللذين تشغلهما السنغال كدولة مضيفة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يقرُّ بالدور الأساسي للتخطيط الإنمائي في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لا سيما في سياق جائحة كوفيد ١٩ ودعم التعافي القادر على المقاومة والتنفيذِ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يحيط علما بالمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في داكار في آذار/مارس ٢٠١٨، والذي تم التأكيد عليه من جديد في دورتيه السابعة والخمسين والثامنة والخمسين، المعقودتين في حزيران/يونيه ٢٠١٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على التوالي، الذي يوصي فيه بزيادة منحة الأمم المتحدة العادية المقدمة للمعهد من ١,٦ مليون دولار أمريكي إلى ٢,٦ مليون دولار سنويا،

وإذ يشير إلى القرار ٩٥٦ (د-٥١) الصادر عن الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقين الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي يطلب فيه من الجمعية العامة للأمم المتحدة زيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد، *وإذ يلاحظ* أن التوصية لم تُنَفَّذ بعد،

وإذ يدرك التحديات المالية الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة؛ ولكنه يدرك في الوقت ذاته الأهمية الكبيرة لبناء القدرات في تحقيق أهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٣٠

وخطة عام ٢٠٦٣ بالنسبة للبلدان الأفريقية، كما يتضح من الطلبات المتزايدة بسرعة المقدمة إلى المعهد من الدول الأفريقية الأعضاء لمساعدتها في بناء قدراتها،

وإذ يثني على الجهود الناجحة التي يبذلها المعهد حاليا لتحصيل متأخرات اشتراكات الدول الأعضاء،

وإذ يسلم مع التقدير بالمثال الذي ضربته العديد من الدول الأفريقية الأعضاء بدفع كافة متأخرات اشتراكاتها أو جزء منها إلى المعهد،

١- *يؤيد* التشكيلة الجديدة لعضوية مجلس إدارة المعهد؛

٢- *يجدد* دعوته إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تتخذ، بالتعاون مع المعهد، كافة الخطوات اللازمة لتطلب إلى الجمعية العامة زيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد؛

٣- يدعو من جديد الدول الأعضاء لكي تقوم، على نحو أكثر انتظاما، بدفع اشتراكاتها السنوية المقررة وتسوية متأخراتها المستحقة للمعهد.

(طاء) حقوق السحب الخاصة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ بقلق بالغ الآثار الاجتماعية الاقتصادية والصحية السلبية على الاقتصادات الأفريقية الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي (كوفيد -١٩)، إضافة إلى محدودية ما لدى هذه الاقتصادات من أدوات مالية ونقدية للتصدي للأزمة، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى عرقلة جهودها الرامية إلى تعزيز مسيرتها سعيا لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يرحب بتدابير التحفيز المالي التي تنفذها البلدان الأفريقية للتصدي للجائحة على الرغم من محدودية الحيز المالي المتاح لها،

وإذ يشجّعُه ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدة مالية ودعم للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك تأجيل مدفوعات خدمة الدين وتزويدها بالسيولة التي هي بأمس الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح وإعادة بناء سبل العيش،

وإذ يساوره القلق من أن الاحتياطات المالية للبلدان الأفريقية قد أُستنفدت من جراء انخفاض الإيرادات وتصاعد حجم النفقات في سياق تزايد حالات الإصابة

بكوفيد ١٩، وتدهور الموازين التجارية، وزيادة الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار الصرف، وذلك رغم تدابير الدعم الموجودة،

وإذ يساوره القلق أيضا من أن الموجات اللاحقة لحالات الإصابة بكوفيد ١٩ ستؤدي، في غياب الطرح السريع للقاحات، إلى تقويض الوضع المالي للاقتصادات الأفريقية، وزيادة هشاشتها أمام أعباء الديون بل ودفعها أكثر إلى حافة المديونية الحرجة،

وإذ يدرك أن تزايد حصة الديون الخاصة ذات الفوائد العالية من إجمالي ديون البلدان الأفريقية قد ارتبط بزيادة عبء خدمة الدين، الأمر الذي شكل قيودا إضافية على الحيز المالي المتاح لها،

وإذ يسلّم بضرورة توفير تمويل تساهلي إضافي لضمان ألا تؤدي استجابات الاقتصاد الكلي لهذه الجائحة إلى زيادة هشاشة أفريقيا إزاء الديون،

وإذ يدرك أهمية دور حقوق السحب الخاصة بوصفها مصدرا للتمويل التساهلي، فضلا عن الدور الفعال الذي أداه الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة في التصدي العالمي للأزمة المالية في عام ٢٠٠٨،

واقتناعا منه بأن تأثير الجائحة يتجاوز بكثير تأثير الأزمة المالية من حيث وَقْعُها غير المسبوق على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والصحة، والبطالة وأوجه عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها،

وإذ يساوره القلق من أن الآلية الحالية لتخصيص حقوق السحب الخاصة تحابي البلدان المتقدمة على حساب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تفتقر إلى الأدوات الضريبية والنقدية الكافية للتصدي بفعالية لجائحة بهذا الحجم،

وإذ يشجّعُه الدعم الذي أبدته مجموعة العشرين، بعد تأييد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لإصدار تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة يرتكز على آلية مناسبة لإعادة التخصيص،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لما تقوم به من أنشطة للدعوة ودعم فني للإصدار الجديد وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

٢- *يقرُّ* بالعمل الذي قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم مرفق للسيولة والاستدامة لخفض تكلفة الائتمان الخاص للبلدان الأفريقية؛

٣- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير منبر لعقد اجتماعات صانعي السياسات الأفريقيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، والدعوة إلى إصدار جديد يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٦٥٠ مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي سيشكل خطوة حيوية صوب توفير السيولة والتمويل الاستثماري اللذين لا غنى عنهما للبلدان الأفريقية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بصفة خاصة؛

٤- *يطلب أيضا* إلى اللجنة دعم عمل الدول الأعضاء في الدعوة لتمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الديون حتى نهاية عام ٢٠٢١ على الأقل، الأمر الذي سيوفر ٨ مليارات دولار إضافية للتعافي في عام ٢٠٢١، ويوفر السيولة التي تمس الحاجة إليها للتصدي للأزمة؛

٥- *يدعو* اللجنة إلى حشد الدعم لآلية إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بما يتناسب واحتياجات البلدان الأفريقية من التمويل الإنمائي.

٦- *يشجع* الدول الأعضاء على العمل معا بشكل جماعي لضمان التحدث بصوت واحد واتخاذ موقف موحد إزاء قضية حقوق السحب الخاصة.

(ياء) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٢

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعة العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أهابت فيه باللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ بالكامل بيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة تهيئتها لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يشير إلى أن صياغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تأثرت بالحالة الخاصة بجائحة كوفيد ١٩ وستتطلب إجراء المزيد من المشاورات مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة،

وإذ يقر بالمستوى الجيد للمواءمة والتركيز بين الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأولويات أفريقيا وتطلعاتها في مجال التنمية،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٢،

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إدراج مقاييس الأداء في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للسنوات الأربع (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، لتيسير تتبع التقدم المحرز في تنفيذه؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النظر في العمل من أجل توحيد وثائق خطتها وميزانيتها البرنامجيتين؛

٣- *يحث أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل من أجل تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية

٤- *يعتمد* الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢.